

Distr.: General
6 April 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير المرفق عن حلقة العمل التي عقدت لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا والحاليين في يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في دار دولسي تاريتاون في نيويورك. وقد وضع التقرير في صيغته النهائية على ضوء التعليقات التي وردت من المشاركين. وأعد التقرير النهائي وفقا للقواعد المعمول بها في قصر تشاثام وتولت كامل المسؤولية عن إعداد البعثة الدائمة لفنلندا.

واستنادا إلى رد الفعل الإيجابي جدا الذي تلقيناه من المشاركين، ستظل حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل باعتبارها حدثا سنويا. وتعرب حكومة فنلندا عن أملها في أن يسهم هذا التقرير، إلى جانب مساعدته في إطلاع الأعضاء المنتخبين حديثا على أساليب عمل المجلس وإجراءاته، في تحسين فهم أعضاء الأمم المتحدة عموما لما يكتنف عمل المجلس من تعقيد.

وأرجو ممتنا تميم هذا التقرير باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيرستي لينتوين

السفيرة

الممثلة الدائمة لفنلندا

لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”بدء العمل بسرعة واقتدار“: حلقة العمل السنوية الثانية لأعضاء مجلس الأمن
المنتخبين حديثا

٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

دار دولسي تاريتاون

تاريتاون، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع مركز التنظيم الدولي بجامعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، حلقة العمل السنوية الثانية لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، وذلك في ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وكان الهدف من حلقة العمل هو المساعدة في تعريف الأعضاء المنتخبين حديثا بعمليات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله حتى يتسنى لهم بدء العمل بسرعة واقتدار عند التحاقهم بعضوية المجلس في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما كانت تستهدف إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للتأمل في عملهم في جو غير رسمي. وقد صممت حلقة العمل لتكون تكملة لجلسة الإحاطة السنوية بشأن جوانب عمل المجلس التي عقدها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في وقت سابق من الأسبوع نفسه.

وقد تضمنت الأمسية الافتتاحية ملاحظات غير رسمية أدلى بها جان أليسون، السفير السويدي لدى الأمم المتحدة والرئيس المنتخب للدورة الستين للجمعية العامة. وجرت بعد هذه التعليقات مناقشة حوارية بشأن سبل تيسير عملية إصلاح الأمم المتحدة وتجديدها في هذا العام الحاسم من عمر المنظمة. وعقدت خلال برنامج استمر يوما كاملا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، خمس جلسات لفريق المناقشة إلى جانب ملاحظات على مأدبة غداء أدلى بها السفير جون س. دانفورت، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وركزت الجلسات الخمس على المواضيع التالية:

- أولا - تطور الأدوار وأساليب العمل
- ثانيا - لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة
- ثالثا - النهوض بعبء العمل المتزايد: التنسيق بين البعثات الدائمة وداخلها
- رابعا - التماس إسهامات من طائفة متنوعة من المصادر وضمان فعالية النشر
- خامسا - المسائل والشواغل المتبقية

الجلسة الأولى

تطور الأدوار وأساليب العمل

المدير:

السفير إيمير جونز باري
الممثل الدائم للمملكة المتحدة

المعلقان:

السفير عبد الله بعلي
الممثل الدائم للجزائر

الوزير مايكل فون أونغيرن - ستيرنبرغ
ألمانيا

ذكر مدير المناقشة، مستهلاً الجلسة، أن أساليب عمل المجلس قد طرأ عليها تطور مشجع على مر السنين. ومع ذلك لا يزال هناك نزوع يدعو للأسف نحو التقيد بالطابع الرسمي وقراءة البيانات الجاهزة وتكرار ما سبق قوله. وفي حين أنه يتعين على المجلس أن يحذر من تولي مسؤوليات تخص هيئات أخرى بالأمم المتحدة، فإن هناك فائدة من إجراءات مناقشات مواضيعية لقضايا السلام والأمن الرئيسية. وفيما يتعلق بالتفاوض على القرارات، لاحظ تقلص دور الممثلين الدائمين، نظراً لتولي الخبراء الجانب الأكبر لهذه المهمة.

وأبدى المعلقان نفس القلق من الكثرة الزائدة عن الحد للبيانات المكررة والرسمية في مناقشات المجلس. وشددوا على الحاجة للتعاون بين الأعضاء العشرة المنتخبين، رغم عدم اتفاقهما على مدى فائدة الجلسات غير الرسمية التي يعقدها هؤلاء الأعضاء، ودعا أحد المعلقين إلى أن تكون اجتماعات العشرة المنتخبين أكثر انتظاماً وأن تكون رئاستها بالتناوب. ولاحظ أحدهما المعلقين أن هناك أشكالا حسنة وسيئة للشفافية، داعياً إلى الاستخدام الأوسع لأفرقة الصياغة التي تشمل دولا أعضاء ليست أعضاء في المجلس حالياً. كما حث على إجراء تقييم سنوي لأعمال المجلس اعتماداً على مساعدة الخبراء وربما بمعرفة فريق مستقل

وفي المناقشة التالية جرى التركيز بشكل كبير على مكان عقد المناقشات المواضيعية في أعمال المجلس. كما نوقشت مجموعة من التحسينات لأساليب العمل، من بينها المسائل

المتعلقة بالشفافية والكفاءة والعلاقات مع الهيئات الرئيسية الأخرى، والدور الذي يؤديه العشرة المنتخبون. وجرى أيضا التطرق إلى المهام التشريعية التي يتولاها المجلس

المناقشات المواضيعية والقرارات

رغم التسليم على نطاق واسع بأن المسائل المواضيعية أصبحت عنصرا شائعا في أعمال المجلس، فقد أعرب عن القلق من الازدياد الكبير للمناقشات المواضيعية ومن نطاق المسائل التي تعالجها. وبينما جرى التشديد على وجوب بذل العناية لكيلا يتم الجور على ولايتي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد ذهب أحد المتكلمين إلى أن نزوع مجلس الأمن إلى معالجة المسائل المواضيعية يعزى، جزئيا، إلى إخفاق الهيئات الرئيسية الأخرى. فضلا عن ذلك، أكد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي شكّله الأمين العام أن هناك حاجة إلى فهم الأمن الجماعي من منظور شامل جامع وأن معظم المواضيع التي يعالجها المجلس تندرج في صلب ولايته المتعلقة بالسلام والأمن. ومن بين المناقشات التي ذكر أنها كانت مثمرة بوجه خاص تلك المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الصراع المسلح وبسيادة القانون والعدالة الانتقالية، وابتقاء الصراعات في أفريقيا.

ومع ذلك فقد ذهب أحد المتكلمين إلى أنه يبدو في بعض الأوقات كما لو كانت المناقشات المواضيعية تستخدم لأغراض محلية بقدر ما تستخدم لأغراض خاصة بالمجلس. وأصبح من المتوقع في السنوات الأخيرة أن تركز كل رئاسة شهرية للمجلس على موضوع معين. ورغم أن هذا الاتجاه هو اتجاه مفهوم قطعاً بالنظر إلى أن تولي الدولة لرئاسة المجلس يكون على فترات متباعدة جدا، فقد أكد عدة مناقشين أنه لا ينبغي الحكم على رئاسة ما بالنجاح استنادا إلى كونها أجرت مناقشة مفتوحة ظاهرة جدا بشأن موضوع معين. وقُدّم اقتراحان في هذا الصدد. أحدهما أن تجري مناقشة غير رسمية بين أعضاء المجلس ككل بشأن كيفية تنظيم المناقشات المواضيعية بشكل يحقق فائدة أكبر. والثاني أن يقرر الأعضاء الجدد مبكرا ما إذا كان سيجري التركيز على مسألة مواضيعية معينة، وأن يقوموا، إن كان الأمر كذلك، بتحديد هذه المسألة.

وأبدى عدة مناقشين شكوكا في مدى ملاءمة شكل المناقشات المواضيعية وطريقة متابعتها. وكان من رأي البعض أن من عادة هذه المناقشات أن تكون غير مركزة بشكل كاف وذات طابع نظري مبالغ فيه. ودعا آخرون إلى النظر في سبل لتيسير زيادة التفاعل بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولتيسير زيادة هذا التفاعل، في بعض الحالات، فيما بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة المختصة بشأن مسائل مواضيعية مختارة ذات آثار واسعة النطاق. واعتُبر ذلك مفيدا بوجه خاص في الحالات التي يلزم فيها إشراك

جهات أخرى في تنفيذ قرارات مواضيعية تستند إلى قاعدة عريضة. وأكد البعض أهمية الوصول إلى نتائج محددة في كل حالة، تتخذ شكل قرار يتخذه المجلس. ومع ذلك، أشار مناقش آخر إلى أن المناقشات قد ثبت أن لها آثاراً، كما يظهر، مثلاً، في حالة موضوع "المرأة والسلام والأمن". ورغم ذلك، فقد اتفق الجميع على أن هذه المتابعة ينبغي أن تتم بشكل أكثر دقة بكثير، بينما أشار عدة مشاركين إلى أن تنفيذ هذه القرارات والبيانات الرئاسية يميل إلى أن يكون متفرقا وغير كاف. وأشار إلى أن ذلك سيكون موضوعاً مناسباً للاستعراض السنوي الذي دعا إليه البعض أعلاه.

الشفافية

كان من رأي عدة مشاركين أن مجلس الأمن قد اتخذ عدداً من الخطوات نحو زيادة الشفافية، رغم أن من الممكن القيام بالمزيد مستقبلاً. وقد عقدت في السنوات الأخيرة جلسات إحاطة ومناقشات مفتوحة على فترات أقرب، منها الجلسات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل (القرار ١٥٤٠) ومكافحة الإرهاب (القرار ١٥٦٦) في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، فقد ذهب بعض المناقشين إلى أن من عادة هذه الجلسات المفتوحة أن تأتي في وقت متأخر من عملية صنع القرار ولا يكون لها تأثير يذكر على صياغة القرارات. فضلاً عن ذلك، لا تزال المداولات غير الرسمية الحاسمة التي تتم بين الأعضاء الدائمين تستبعد العشرة المنتخبين. وأشار إلى أنه ينبغي اعتبار إبلاغ أعضاء الأمم المتحدة عموماً بأعمال المجلس التزاماً، لا مجرد إجراء شكلي، وبخاصة عندما ينظر المجلس في مسائل لها تأثير على جميع الدول الأعضاء. ورد مناقش آخر بأن الشفافية لا تكون مفيدة على الدوام. فالتفاوض على بعض النصوص البالغة الحساسية، مثل القرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن العراق، يتطلب مشاورات غير رسمية بين أعضاء المجلس. وينبغي الحفاظ على التوازن بين الشفافية وتحقيق النتائج.

الكفاءة

بالنظر إلى التنوع المتزايد للمسائل المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن، فقد اعتمد المجلس أساليب عمل جديدة لتعزيز كفاءته. ومن بين الأساليب التي أبرزها المشاركون زيادة اعتماد المجلس على أفرقة الخبراء والهيئات الفرعية، والتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور، والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية بشأن هايتي، والبعثات التي يوفدها المجلس إلى المناطق المنكوبة بالصراعات، وعقد اجتماعات من حين لآخر على المستوى الوزاري ومستوى القمة، ومواصلة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والمنظمات غير الحكومية من خلال الاجتماعات المعقودة وفق

صيغة "أريا"، والمناقشات غير الرسمية بين أعضاء المجلس في المآدب الشهرية مع الأمين العام وفي المعتكفات وحلقات العمل التي من قبيل هذه الحلقة. ويتمثل الأثر الصافي لهذه المستحدثات في توسيع نطاق الآراء والمعلومات والتحليلات المتاحة لأعضاء المجلس أثناء مداوالاتهم.

الدور التشريعي للمجلس

ذهب عدة مشاركون إلى أن مجلس الأمن قد تولى نوعاً ما من الدور التشريعي في عدد من المناسبات، كما في حالة القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكان من رأي البعض أن ذلك كان أمراً متوقعاً بالنظر إلى اتساع نطاق مسؤوليات المجلس عن صون السلام والأمن الدوليين؛ بينما أكد آخرون أن ذلك ينبغي ألا يتم إلا بعناية فائقة وفي حالات استثنائية فقط. فأعباء الامتثال الملقة على عاتق أعضاء الأمم المتحدة عموماً في مثل هذه الحالات تبرر عدم الاقتصار على المجلس عند النظر في هذه التدابير ووضعها.

الجلسة الثانية

لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة

المدير:

السفير رونالدو موتا ساردنبرغ

الممثل الدائم للبرازيل

المعلقان:

السفير ألكساندر كونوزين

نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي

السفير جورج دو ميترو

نائب الممثل الدائم لرومانيا

أشار مدير المناقشة، في تقديمه للجلسة، إلى أن عمل اللجان الفرعية للمجلس يمكن أن تترتب عليه نتائج بعيدة المدى. وقد تأكدت أهمية لجان الجزاءات بفضل الاستخدام المتزايد لهذه الأداة المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق منذ نهاية الحرب الباردة. وذهب إلى أن هناك حاجة متزايدة إلى اتباع وسائل أفضل لقياس فعالية الجزاءات وآثارها الإنسانية. وأشار إلى أن الفريق العامل المعني بالجزاءات، يعكف منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠، على استعراض أساليب عمل نظم الجزاءات، مثل إجراءات إدراج الأسماء في القوائم ورفعها منها

والاستثناءات، في محاولة لوضع مجموعة من التوصيات وتقديمها إلى المجلس. وقد ثبت حتى الآن أن التوصل إلى اتفاق على أساليب العمل المذكورة أمرا صعب المنال، ومع ذلك فإن الجهود مستمرة.

وتطرق المعلقان إلى عمل شتى اللجان وأفرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وهما من المجالات التي طرأت عليها درجة واضحة من النمو المؤسسي والابتكار على مدى السنوات القليلة الماضية. وتناول مشارك آخر بإسهاب عمل الفريق العامل المعني بالجزاءات.

هيئات مكافحة الإرهاب

ذكر أن لجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشئت بموجب القرار ١٣٧٣ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هي أكثر هذه الهيئات الفرعية تطوراً. وبفضل إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مؤخراً، تعززت كثيراً قدرات الأمم المتحدة التقنية والتحليلية على مساعدة الدول في تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣. ومن المعتزم أن تتصدى المديرية للجوانب التقنية لعمل لجنة مكافحة الإرهاب وأن تركز اللجنة على الاستراتيجية والاتصال بالأطراف الفاعلة. ومن المعتزم، حسب التكاليف الوارد في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، أن تجري قريبا الزيارات الأولى التي ستقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء بغرض تحديد السبل لبناء قدراتها، وأن يعقد اجتماع آخر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مطلع عام ٢٠٠٥ في ألماتي. وعملاً بالقرار ذاته، ستحدد لجنة مكافحة الإرهاب أفضل الممارسات التي ستتبع في مساعدة الدول على تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ المتصلة بتمويل الإرهاب. وفضلاً عن ذلك، سيلزم أن تولي اللجنة، وفقاً لما ذهب إليه الفريق الرفيع المستوى، عناية متجددة للمسألة المتعلقة بكيفية التعامل مع البلدان التي تداوم على عدم الامتثال لأحكام القرار ١٣٧٣.

وسيبدأ الفريق العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦ بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب عمله قريباً، حيث سيركز على الأفراد والجماعات والكيانات الضالعة في أنشطة إرهابية أو المرتبطة بها غير القاعدة والطالبان. وسيضع الفريق توصيات بتدابير عملية لتقديم مرتكبي الانتهاكات للعدالة وتحميد أصولهم المالية ومنع تنقلهم عبر الدول الأعضاء ومنع تزويدهم بجميع أنواع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. كما سينظر في إمكانية إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية.

وقد كونت اللجنة التي أنشئت بموجب القرار ١٢٦٧ في عام ١٩٩٩ لمراقبة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان قدراً كبيراً من الخبرة القيّمة. ووفقاً لما سلم به

الفريق الرفيع المستوى، فإن الدروس المستفادة من التحديات التي تواجهها اللجنة في إعداد قوائم صحيحة وتعهدها يمكن أن تكون مفيدة جدا لجهود مماثلة حاليا ومستقبلا. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى التأكيد على قيمة التعاون الوثيق وتبادل المعلومات بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ والفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ ولجنة مكافحة الإرهاب.

بدء عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠

شبه أحد المعلقين العراقيين المصادفة في بدء عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من أجل الإبلاغ عن تنفيذ القرار بالعراقيل التي تواجهها طائفة تحاول الإقلاع بحمولة ثقيلة جدا وحساسة. فقد استغرقها التوصل إلى اتفاق على مبادئ توجيهية لتسيير عملها وإعداد تقاريرها وتعيين الخبراء أسابيع عديدة. ومع ذلك فإن الجانب الإيجابي هو أن الطائرة هي الآن في حالة تخليق كامل وجاهزة للمضي قدما بعملها الأساسي رغم احتمال تعرضها لمطبات في الطريق. ومن المأمول فيه أن تتحقق بعض النتائج الجوهرية في عام ٢٠٠٥، نظرا لما يتسم به هدف منع حصول الإرهابيين أو غيرهم من الجماعات المسلحة على أسلحة الدمار الشامل من أهمية قصوى لصون السلام والأمن الدوليين.

الفريق العامل المعني بالجزاءات

أفيد بأن الفريق العامل المعني بالجزاءات قد واجه أيضا عددا من المسائل الصعبة والمثيرة للانقسام. ويتصل بعض هذه المسائل بمدة الجزاءات وشروط رفعها وكيفية معالجة مسألة السكان المتأثرين بها. وقد تبين أيضا أن طابع التقرير المقرر أن يقدمه المجلس مشار جدل. وتقرر في نهاية المطاف أن يتخذ التقرير شكلا وصفيًا بدلا من اتخاذ منحنى شارعًا. وقد دل على وجاهة هذا القرار أن كثيرا من التوصيات الواردة في التقرير قد أدرجت فعلا في أعمال المجلس، نتيجة لعمليتي إنترلاكن وبون - برلين. وجرى التسليم بأن هناك مجموعة من المسائل الإضافية ذات الصلة التي يمكن أن يعالجها الفريق معالجة مفيدة.

العلاقة بين المجلس وهيئاته الفرعية

جرى خلال المناقشة التي تلت ذلك الإعراب عن عدد من جوانب القلق إزاء إنتاجية الهيئات الفرعية الثماني عشرة وعلاقتها بالمجلس. فمن جهة، شدد عدة متكلمين على أن اللجان والأفرقة العاملة تتيح للأعضاء الجدد الفرصة وتلقي عليهم بعاء أيضا، لأن معظمها يرأسه أعضاء منتخبون. ومن جهة أخرى، فإن التقدم قد يكون صعبا في بعض الأحيان نظرا لأنها تعمل على أساس توافق الآراء. وربما كانت هذه الممارسة جزءا من السبب في أن الهيئات الفرعية لا تثير إلا في النادر مسائل خلافية وهامة في تقاريرها المقدمة إلى المجلس.

وبالمثل، فإنه متى أنشأ المجلس فريقاً جديداً وحدد ولايته، فإنه لا يولي في العادة عناية تذكر لكيفية مضيه في عمله. ووفقاً لما قاله أحد المتكلمين، فإن الهيئات الفرعية غالباً ما ينتهي بها المطاف إلى أن تصبح من "يتامى" المجلس. وتساءل مشارك آخر عما إذا كان من الحكمة أن يفوض المجلس كل هذا القدر من السلطة السياسية الظاهرة لأفرقة الخبراء.

ولم يكن هناك إجماع على هذه المسائل بين المشاركين. وذهب أحد المتكلمين، في دفاعه عن النظام الحالي، إلى عدم وجود حاجة تذكر لتقديم تقارير أكثر تفصيلاً إلى المجلس ككل، بالنظر إلى أن الدول الأعضاء الخمس عشرة ذاتها تعمل على كلا المستويين. وذكر حلقة العمل بأن مناقشات اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ بشأن الجزاءات المفروضة على العراق كانت تسير بصفة عامة على مستوى الممثلين الدائمين. وكان من رأيه أن الأجهزة الفرعية ينبغي أن تكون ذات توجه تقني ومستقلة نسبياً. ورداً على ذلك، ذكر مناقش آخر أن من الصعب فهم التفرقة بين المجلس وهيئاته الفرعية، نظراً لوجوب عدم وجود حدود بينهما.

الانتقال من الإجراءات إلى الموضوع

أعرب عدة متكلمين عن خيبة الأمل من ميل اللجان والأفرقة العامة إلى التركيز على المسائل الإجرائية وبالتالي عدم تخصيص وقت أو طاقة تذكر للمسائل الجوهرية المهمة. وللتدليل على ذلك، علق أحد المناقشين على أولويتين لا ينالا حظهما الكافي من المعالجة وهما مراقبة حفظ السلام ومكافحة الإرهاب. وتساءل المتكلم، آخذاً في اعتباره، تزايد عدد وتعقيد عمليات حفظ السلام، والتحديات التي تكتنف العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومشاكل التدريب وتصرفات بعض أفراد حفظ السلام، والحاجة إلى تحقيق التكامل بين جهود حفظ السلام وجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فقال: من هو الذي يوفر الإشراف الاستراتيجي على عشرات من العمليات التي قررها المجلس؟ وتابع التساؤل قائلاً: هل نظر الفريق العامل المعني ولو مرة واحدة في هذه المسائل؟ وهل كان ذلك مع إدارة عمليات السلام؟ هل كان على حدة؟ وأضاف، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أن المجلس قد أنشأ أربع هيئات فرعية تفتقر إلى التنسيق المناسب ويبدو أنها منشغلة بالإجراءات أكثر من انشغالها بالموضوع. وذكر مشارك آخر أن من الأمور التي تثير قلق الأعضاء عموماً أن المجلس دأب على الرد بشكل غير كافٍ جوهرياً على التقارير العديدة المطلوبة الآن من الدول الأعضاء بشأن مسائل من قبيل مكافحة الإرهاب. وأضاف أنه إذا استمر هذا الاتجاه فإن من المرجح أن تتدهور نوعية التقارير المقدمة إلى المجلس.

ورغم هذه الشواغل، فقد أكد عدد من المتكلمين أهمية عمل الهيئات الفرعية الذي جرت العادة على عدم الإبلاغ عنه وتقديره بالشكل المناسب. وأشاروا إلى أن الهيئات الفرعية ينبغي أن تنجز عملها بأقصى قدر ممكن من الشفافية وأن تطلع الأعضاء عموماً على أنشطتها أولاً بأول. ونظراً لأهمية هذا العمل وتولي الأعضاء المنتخبين رئاسة هذه الهيئات في العادة، فإن الأعضاء الجدد هم الأقدر على إحداث تغيير في هذا الجانب.

الجلسة الثالثة

النهوض بعبء العمل المتزايد: التنسيق بين البعثات الدائمة وداخلها

المدير:

السفير خوان أنطونيو يانيث - بارنوفو

الممثل الدائم لإسبانيا

المعلقان:

السفير جويل و. أديتشي

الممثل الدائم لبنين

السفير لاورو ل. باخا، الابن

الممثل الدائم للفلبين

ذكر مدير المناقشة أن مجلس الأمن يواجه منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي عبء عمل متزايداً وأكثر تنوعاً. وهذا يستلزم من المجلس أن يحسن أساليب عمله، الأمر الذي سيساعد في تحقيقه، في حالة التفاوض على القرارات، إحياء ممارسات سابقة. وأشار مدير المناقشة إلى أن التفاوض على القرارات كان يتم جزء كبير منه في مطلع تسعينات القرن الماضي في مشاورات غير رسمية برئاسة رئيس المجلس. وكان الرئيس يشجع بدوره مشاركة جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم العشرة المنتخبون، في عملية التفاوض. أما الآن فمن عادة الدول الأعضاء التي تقدم مشروع نص أن تتراأس المفاوضات التي تلي تقديمه، مقلصةً بذلك دور الرئيس في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول التي تقدم مشروع قرار تترع إلى التشاور في المقام الأول مع الدول التي يمكنها أن تنقض مشروع قرارها، معطية بذلك صوتاً أقل للعشرة المنتخبين في هذه العملية.

وذهب أحد المعلقين إلى أن على الأعضاء المنتخبين حديثاً، بالنظر إلى تعدد المسائل التي يعالجها المجلس، التركيز على بضع مسائل موضع اهتمام خاص إلى جانب المسائل الأكثر تأثيراً على منطقتهم، حيث يمكن تعظيم الفائدة المضافة التي سيحققونها. وفي حين أن المجلس قد حسن الجهود التي يبذلها لشرح قراراته للهيئات الحكومية الدولية الأخرى، فإن الطابع

المعقد لكثير من الصراعات الراهنة يستدعي تعزيز التفاعل مع الهيئات الرئيسية الأخرى وأعضاء الأمم المتحدة عموماً. وقال إنه رغم تعاطفه مع النداءات الداعية إلى التحفظ في تحديد قائمة المتكلمين، فإنه يذكر المشاركين بأن التنسيق سيكون صعباً في تحديد من سيتكلم في موضوع ما لأن من عادة الوفود أن تكون قد تلقت من عواصمها تعليمات ونصوصاً جاهزة في الغالب بشأن كثير من المسائل المعروضة على المجلس.

وأشار المعلق الآخر إلى أن حلقة عمل السنة الماضية شهدت طرح عدد من الأفكار القيمة بشأن النهوض بعبء العمل بكفاءة. ولكن المشكلة، كما هو الحال دائماً، هي التنفيذ. ونظراً لأن ثلثي بنود جدول الأعمال هي بنود ذاتية التولّد واعتيادية، فإنه ينبغي بذل جهود للحد من البيانات التي يتم الإدلاء بها بشأن تقارير الأمين العام، والولايات الجارية، والمسائل التي يوجد بشأنها توافق آراء فعالاً. ورغم أن بوسع رئيس المجلس أن يفعل المزيد لتشكيل جدول الأعمال وإدارته، فقد حذر المعلق من أن الجلسات الرسمية يمكن أن تصبح طويلة جداً إذا زيد أعضاء المجلس إلى ٢٤ عضواً، وفق ما أوصى به الفريق الرفيع المستوى. وأياً كانت السبيل، فقد أعرب عن اتفاقه مع الداعين إلى تعزيز دور المنسقين السياسيين، وهو موضوع جرت بشأنه مناقشة متعمقة في حلقة العمل السابقة التي عقدت تحت عنوان "بدء العمل بسرعة واقتدار".

ومن هذه الزاوية، يبدو المجلس وكأنه هيئة سياسية مؤلفة من حلقات نفوذ متحدة المركز يقع الخمسة الدائمون والدائم الأواحد في دائرتها الداخلية. ويبدو أن الأعضاء الدائمين هم الذين يقدمون معظم مشاريع النصوص، كما أنهم يجنحون إلى إجراء مداولات لتبادل المعلومات مع أعضاء مختارين، ويكون ذلك غالباً قبل مشاورات تبادل المعلومات ("الاجتماعات المغلقة غير الرسمية"). وأعرب عن اعتقاده أن الوضع القيادي للخمسة الدائمين يعززه عدم وجود ذاكرة مؤسسية رسمية في المجلس. وأشار إلى أن الأمانة العامة، وإن كانت مصدر عون كبير من الناحية اللوجستية، فإنها لا تستطيع الإفصاح عما جرى في جلسات غير رسمية سابقة. وإذا كان الخمسة الدائمون، هم الآخرون، مصدر عون، فإنه لا يمكن اعتبارهم مصادر مستقلة للمعلومات بشأن السوابق. وجرى بعد ذلك مناقشة بشأن كل نقطة من هذه النقاط.

التفاوض على النصوص

فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي لرئيس المجلس أن يترأس بشكل اعتيادي التفاوض على النصوص، فقد حذر أحد المشاركين من أن ذلك سيكون أمراً محفوفاً بالصعوبات والمشاكل. وأشار إلى أنه ينبغي أن يكون لمقدم (أو مقدمي) القرار أمر البت فيما إذا كان

ينبغي الأخذ بتوافق الآراء أو بالأغلبية أو بالصيغة التوفيقية. وبصفة عامة، ينبغي للرئيس أن ينظم عمل المجلس لا أن يقرر موضوعه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتساع جدول أعمال المجلس يجعل تولي رئيس المجلس دور القيادة في كل مشروع قرار أمرا مستحيلا. والواقع أن النزوع إلى إجراء مشاورات غير رسمية بين أعضاء المجلس قد ساعد في تبسيط مداولاته.

وأكد آخرون، رغم تسليمهم بهذه النقاط، أن هذه المسائل تبدو في نظر الخمسة الدائمين مختلفة تماما عنها في نظر العشرة المنتخبين الذين يكون صوتهم أقوى عندما يتولى الرئيس توجيه العملية. وذهبوا إلى أنه ينبغي تضيق الهوة بين إسهام الخمسة الدائمين وإسهام العشرة المنتخبين في عملية الصياغة. فالأعضاء العشرة المنتخبون، مثلا، لا يتم إشراكهم إلا في مفاوضات مختارة، في حين أن الخمسة الدائمين يتم التشاور معهم باستمرار. ومع ذلك فقد وصف مشاركون آخرون العلاقات بين أعضاء المجلس بأنها معقدة. فإذا كان الخمسة الدائمون يتمتعون بتميزات مؤسسية كبيرة، فإن الفرصة متاحة للعشرة المنتخبين لتأكيد مواقفهم في أوقات حاسمة. وفي حين أن مقدمي القرارات يتطلعون إلى الخمسة الدائمين أولا، فإن الخمسة الدائمين بدورهم يتطلعون غالبا إلى العشرة المنتخبين في مشاورات غير رسمية لإطلاعهم على مواقفهم. وقد أفرزت ديناميكية المجلس نظاما معقدا وحيويا من الموازنات يمكن للعشرة المنتخبين أن يمارسوا فيه نفوذا بأساليب خلاقة وهادفة. وتعليقا على هذه النقطة، ذكر أن هناك وقتا للمشاركة النشطة ووقتا للصمت البعيد النظر.

تبيد بعض "الخرافات" حول الخمسة الدائمين

إضافة إلى ما سبق، اعترض بعض المتكلمين على الفكرة المزدوجة التي مؤداها أن الذاكرة المؤسسية الأطول لدى الخمسة الدائمين تكسيهم مزايا هامة وأنهم يعملون معا لتشكيل عمل المجلس وجدول أعماله. وذهب أحد المشاركين إلى أن الأمر لا يخرج عن كون الخمسة الدائمين لديهم موارد أكبر متاحة لهم في عواصم بلدانهم وفي المناصب الدبلوماسية، شأنهم في ذلك شأن أي دولة عضو كبيرة. وأيا كان الأمر، فإن تطور جدول أعمال المجلس يجعل أي ذاكرة مؤسسية طويلة دون فائدة تذكر. كما لا يسعى الخمسة الدائمون إلى تنسيق مواقفهم أو التوفيق بينها إلا فيما قد يتراوح بين خمسة وعشرة في المائة من مشاريع القرارات. وقال إن أي مزايا يتمتع بها الخمسة الدائمون ترجع، في نظره، إلى كونهم كبار الحجم نسبيا أكثر من رجوعها إلى كونهم أعضاء دائمين.

تفويض عبء العمل وتبسيطه

أعرب كثيرون عن أسفهم لما أدى إليه اتساع جدول أعمال المجلس من تحميل السفراء أعباء إضافية مرهقة. وفيما يتعلق بهذا الأمر، ساد اتفاق واسع النطاق على أن من

الممكن أن يتصدى المستشارون السياسيون والخبراء لقدر كبير من أعمال المجلس. وقدر أحد المشاركين أن نسبة ما يلزم أدائه على مستوى السفراء من أعمال المجلس لا تتجاوز ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة. ومن شأن إحالة الإجراءات الأقل إثارة للخلاف لمناقشتها على مستوى المستشارين والخبراء أن تتيح للسفراء التركيز على القضايا الرئيسية والتخطيط الاستراتيجي. ومع ذلك فقد حذر آخرون من تفويض مسؤوليات أكثر من اللازم إلى الخبراء، الذين قد يتجاهلون النتائج السياسية الأعم للمسائل التي تبدو تقنية أو إجرائية. وأشار في هذا الصدد إلى أن إجراء مناقشة سياسية وجيزة أولاً قد يوفر للخبراء توجيهات سياسية أفضل من المجلس.

وذكر أن المنسقين السياسيين يمكن أن يكونوا موردا قيّما للأعضاء الجدد، رغم أن أعضاء المجلس لا يستخدمونهم إلى أقصى إمكاناتهم. فعلى سبيل المثال، يمكن للمنسقين السياسيين، إذا استُعين بهم كجهة تنسيق للمسائل الإدارية، أن يساهموا كثيرا في تخفيف عبء العمل الرسمي للمجلس. وبإمكانهم أيضا المساعدة في التحضير للمشاورات والاحتفاظ بقوائم للقرارات التي لم تُنفذ والتمييز بين المسائل التي ينبغي أن يعالجها الممثلون الدائمون والمسائل التي ينبغي إسنادها إلى المستشارين السياسيين والخبراء.

الإسهام في توفير أرضية للعمل بدرجة أكبر

تُرى ما هي المساعدة والموارد التي يمكن أن يتوقعها الأعضاء المنتخبون من الأمانة العامة. سلم المشاركون بأن شعبة شؤون مجلس الأمن بإدارة الشؤون السياسية توفر مساعدة هائلة في التكيف مع أساليب عمل المجلس. ويمكن أن يُطلب من الأمانة العامة أن تجيب على معظم الأسئلة وأن تساعد في علاج مشاكل شتى قد تنشأ خلال السنتين اللتين سيمضيها الأعضاء المنتخبون في المجلس. وأشار تحديدا إلى فرع ممارسات مجلس الأمن باعتباره المورد الذي ينبغي أن يستكشفه الأعضاء المنتخبون. ومع ذلك فقد ذكر على سبيل التوضيح أن شعبة شؤون مجلس الأمن لا يمكن أن تزود الدول الأعضاء بالمذكرات الداخلية التي قد تعدّها للأمين العام. وحث عدة متكلمين الأعضاء المنتخبين حديثا على الاستفادة من المعلومات المستمدة من مؤسسات رئيسية وموارد داخل المنظمة وخارجها على السواء، على اعتبار أن ذلك يمكن أن يساهم كثيرا في ضمان إلمامهم على نحو سلس بالأنشطة وأساليب العمل المتنوعة للمجلس.

الجلسة الرابعة

التماس إسهامات من طائفة متنوعة من المصادر وضمان فعالية النشر

المدير:

السفير جان - ماري دو لا سابلير

الممثل الدائم لفرنسا

المعلقان:

السفير ويغر سترومين

نائب الممثل الدائم للنرويج

السيد جورج باكليسانو

لجنة الصليب الأحمر الدولية

تناولت الجلسة عدة مسارات يستخدمها المجلس لجمع المعلومات ونشرها: وهي، بعثات مجلس الأمن، والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية عن طريق الاجتماعات المعقودة وفق صيغة "أريا"، والاجتماعات ذات النسق الأقل انتظاما، ووسائط الإعلام، وأعضاء الأمم المتحدة عموما. وأكد مدير المناقشة فائدة بعثات مجلس الأمن، التي ساعدت في السنوات الأخيرة على زيادة فهم المجلس للصراعات استنادا إلى جمع معلومات من الموقع مباشرة. فقد أتاح الاتصال المباشر بالجهات الفاعلة في صراع ما للمجلس أن يعلل قراراته ومواقفه، وأن يساعد الممثلين الخاصين للأمين العام، وأن يُحسن نوعية المناقشات التي تجري داخل المجلس. إلا أنه يتعين اتخاذ قرارات بشأن مكان هذه البعثات ومدى تواترها. فهل ينبغي أن يشارك كل عضو من أعضاء المجلس في كل بعثة؟ وعلى أي مستوى من التمثيل ينبغي أن تكون هذه المشاركة؟ ومن هو الذي ينبغي أن يرأس البعثات؟ وهل ينبغي التشجيع على القيام بعثات مشتركة مع هيئات أخرى للأمم المتحدة؟ وتابع قائلا إنه عندما يكون قد تم اتخاذ قرار بالقيام بعثة ما، فإنه ينبغي لرئيس البعثة أن يضمن (١) وجود اختصاصات واضحة ومناسبة، (٢) أن يكون برنامج الاجتماعات انتقائيا وموجها بشكل جيد، بحيث يتم التركيز فيه على رؤساء الدول وأطراف الصراعات، (٣) وجود خطة فعالة للتعامل مع وسائط الإعلام.

وتطرق مدير المناقشة إلى العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، فطرح سؤالاً مثيراً للجدل: هل لا تزال صيغة "أريا" صالحة؟ وأشار توضيحا لذلك إلى أن القلق يساوره لأن هذه العملية، التي كانت مفيدة في بدايتها، قد أصبحت ذات طابع رسمي زائد عن الحد. وأصبحت الاجتماعات الأكثر تزويدا بالمعلومات وإثارة للاهتمام تعقد الآن في أجواء أقل

تنظيماً. وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، فإن الجانب الإيجابي هو أن النجاح المتزايد للمجلس يؤدي إلى تجدد الاهتمام الإعلامي. أما الجانب السلبي فهو ما يترتب على ذلك من ضغوط جديدة على أعضاء المجلس. وأشار إلى أن رئيس المجلس ينبغي أن يكون مستعداً للتفاعل مع المنافذ الإعلامية كثيراً لكي ينقل مواقف المجلس بشكل صادق وكامل. وقد يختار أعضاء آخرون في مجلس الأمن أن يكونوا ظاهرين أو مختفين عن الأنظار، ولكن الرئيس ليس لديه خيار آخر سوى العمل بشكل مثمر مع وسائل الإعلام إلى أقصى حد ممكن.

بعثات مجلس الأمن

سلم المعلقون بأن بعثات مجلس الأمن توفر فرصة فريدة لجمع المعلومات ونشرها. وأشاروا إلى أنها تتيح وسيلة للتفاعل المباشر مع المنظمات غير الحكومية في الميدان، رغم أن هذه المنظمات تظل في بعض الأحيان داخلية في إطار الصراعات إلى أن تفقد رؤاها المستقلة. وجرى التأكيد على إيفاد البعثات الأصغر حجماً، الذي قامت به بنجاح بعض الهيئات الفرعية للمجلس، باعتباره فكرة جديدة بالتنفيذ. ومع ذلك فقد ذهب أحد الآراء إلى أن البعثات ينبغي، بشكل عام، أن تتم على مستوى السفراء لأن من المتوقع أن يلتقي أعضاء المجلس مع الوجهاء ورؤساء الدول.

هل بعثات مجلس الأمن باهظة التكاليف؟ يراها كذلك بعض المشاركين في المناقشة الذين كان من رأيهم أنه ينبغي تقليل عدد المشاركين في البعثات عندما يكون ذلك ممكناً. ودعا آخرون إلى تقسيمها إلى مجموعات أصغر حجماً، باعتبار ذلك وسيلة فعالة من حيث التكاليف لتحقيق مزيد من النجاح في نفس المدة المخصصة للبعثة. وأبدى بعض المتكلمين اختلافهم مع هذا الرأي ذاهبين إلى أن مساعي تقليص تكاليف البعثات هي نوع من الاقتصاد الزائف. ووفقاً للعبارة التي استخدمها أحد المشاركين، يمثل جعل أعضاء المجلس على اتصال مباشر مع الأطراف الذين يمثلون محور عملهم استثماراً جديراً بما ينفق عليه، حتى ولو كان باهظ التكلفة. ولوضع الخطط المناسبة لبعثات المجلس، اقترح تمويلها من ميزانية دائمة، بدلاً من تمويلها من خلال نداءات وقتية تصدر في اللحظات الأخيرة. وأتاح ذكر البعثات المزمع إيفادها استشعار شيء مما يحمله المستقبل. ومن بين البعثات قيد النظر لعام ٢٠٠٥ البعثات في كوسوفو ووسط أفريقيا وغرب أفريقيا.

وفي الوقت الذي أكد فيه بعض المشاركين أن من الممكن أن تعزز التدخلات المستمدة من المنظمات غير الحكومية المحلية ميدانياً فهم أعضاء المجلس للأبعاد السياسية والاجتماعية والإنسانية للصراع المحلي، فقد حث آخرون على الاعتماد بشكل رئيسي على المعلومات والتحليلات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والأمانة العامة وبعثات حفظ

السلام والبعثات السياسية. كما اقترح أن يستخدم أعضاء المجلس هذه البعثات باعتبارها فرصة لزيارة حفظة السلام في المنطقة والتحدث معهم. ويمكن استخدام هذه البعثات لإظهار المساندة والحصول على تعليقات مباشرة وصريحة حول كيفية سير عملية السلام والعقبات غير المتوقعة التي قد تكون تواجهها.

المنظمات غير الحكومية وصيغة "أريا"

علق عدد من المتكلمين على الإسهامات التي وفرتها الاجتماعات المعقودة وفق صيغة "أريا" على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية باعتبارها طريقة بناءة ومبتكرة لإثراء مداولات المجلس بمنظورات مستقلة ومعلومات جديدة. ومع ذلك أبدى عدة متكلمين ملاحظات أيضا على تقلص فائدة هذه الاجتماعات من وجهة نظر المجلس. وجرى التأكيد على أن الاجتماعات الأكثر اتصافا بالطابع غير الرسمي مع المنظمات غير الحكومية والتي تعقد كثيرا في الوقت الراهن، تعتبر وسيلة أبسط وأكثر فعالية للحصول على الإسهامات القيّمة في الغالب لهذه المنظمات. ووفقا لما ذكره أحد المتكلمين، يمثل هذا التفاعل غير الرسمي الجزء الأكبر من الاتصالات التي تجريها البعثات القطرية مع شريكاتها من المنظمات غير الحكومية.

بيد أن أحد المتكلمين حذر من أن الظهور بمظهر المتراجع عن صيغة "أريا" في الوقت الراهن سيعطي رسالة خاطئة عن التزام المجلس بالشفافية وبالترحيب بتنوع وجهات النظر. وكان من رأي آخرين أن هذه الاجتماعات لا تزال لها قيمتها. وذكروا، على سبيل المثال، أنه مع استمرار انتقال أعمال المجلس إلى المجال الإنساني، فإن بإمكانه الاستفادة من الخبرة الغنية والتاريخ الطويل للمنظمات غير الحكومية. وفضلا عن ذلك، حث أعضاء المجلس على الاستفادة على أكمل وجه ممكن من الأفكار والمعلومات والموارد التحليلية المتاحة من مراكز بحثية وجامعات مختلفة.

وفي الوقت نفسه، أكد بعض المشاركين أهمية الاستفادة الكاملة من مصادر المعلومات والتحليل المتاحة في الأمم المتحدة ذاتها أولا. فمن الممكن أن تكون أجزاء كثيرة بالأمانة العامة ذات فائدة، مثل مكتب الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والممثلين الخاصين وغيرهم. ويمكن الاستفادة من المستشار العسكري للأمين العام والمستشار القانوني في صياغة الولايات. ومع ذلك، هناك أوقات يمكن أن تكون فيها الأصوات المستقلة قيّمة جدا. كما أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يكون لديها في بعض الأحيان أفكار ثاقبة بشأن السياق السياسي والاقتصادي والتاريخي المحلي لتزاع أو صراع ما.

وقُدم استعراض عام موجز لعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية. وذكّر أن اللجنة، باعتبارها هيئة حكومية دولية، قد أقامت مجموعة خاصة من العلاقات مع مجلس الأمن. ويتحقق كثير من هذا التفاعل من خلال جلسة الإحاطة الشهرية التي يقدمها للجنة رئيس المجلس إلى جانب الاتصالات غير الرسمية المتكررة مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء في المجلس.

العمل مع وسائط الإعلام والدول الأعضاء الأخرى

في الوقت الذي شدد فيه أحد المشاركين على أن وسائط الإعلام يمكن أن تكون أداة مفيدة لنشر استنتاجات المجلس وبياناته، فقد حث على توخي الحذر من الاعتماد بشكل رئيسي على التقارير التي تنقلها وسائط الإعلام. وبدلاً من ذلك، جرى التأكيد على ضرورة بحث الأعضاء عن مزيد من المعلومات والتحليل من مصادر أخرى أيضاً. كما لا ينبغي أن يفترض الأعضاء المنتخبون أن التغطية الإعلامية ستبقي الدول الأعضاء الأخرى بمنطقتهم على علم بأعمال المجلس. فذلك يظل مسؤولية جميع أعضاء المجلس وبخاصة العشرة المنتخبين. وكان من المتكلمين من حَبَّذ كثيراً عقد اجتماعات منتظمة مع المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات حتى لو كان ذلك مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع. ويتطلب ذلك، وفق ما ذكره أحد المتكلمين، قدراً كبيراً من الموارد وإن كانت الأيام قد أثبتت أنه استثمار مفيد جداً.

الجلسة الخامسة

المسائل والشواغل المتبقية

المدير:

السفير منير أكرم

الممثل الدائم لباكستان

المعلقون:

السفير زانغ يشان

نائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية

البروفسور إدوارد س. لاك

مدير مركز التنظيم الدولي، جامعة كولومبيا

جوزيف ستيفانيديس

مدير شعبة شؤون مجلس الأمن بإدارة الشؤون السياسية

ذكر مدير المناقشة أن مجلس الأمن قد عهد إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك فإن معظم وقته ينقضي في معالجة صراعات داخلية. وتعالج خارج المجلس كثير من المسائل التي تعرض السلام والأمن الدوليين لخطر جسيم.

وطرح مدير المناقشة عددا من الأسئلة لكي يجري النظر فيها مستقبلا. ومن هذه الأسئلة ما يلي: هل يستخدم المجلس الفصل السادس على أكمل الوجوه الواجبة؟ هل ينبغي أن يكون المجلس أكثر نشاطا في التسوية السلمية؟ هل ينبغي للمجلس أن يستطلع بصورة مبتكرة المسافة بين المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق؟ هل ستساعد إعادة النظر في تفاصيل هاتين المادتين المجلس على أن يكون أقدر على مواجهة تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل؟ هل يشكل بناء السلام بعد انتهاء الصراع أفضل استغلال لوقت المجلس وموارده؟ ينبغي أن يُسند المجلس بعضا من أعماله لهيئة فرعية أو للجنة مركبة مؤلفة من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة لإتاحة مزيد من الوقت لمواجهة التهديدات الأكثر إلحاحا للسلام والأمن الدوليين؟ أيشكل ذلك مجالا لتعاون أوثق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؟ وعالجت المناقشة التي تلت ذلك عددا من البنود بإيجاز، منها عدة بنود لاحتمال النظر فيها في حلقات العمل المقبلة المعقودة تحت عنوان "بدء العمل بسرعة واقتدار".

تنظيم الوقت

أكد أحد المعلقين الحاجة إلى تحسين تنظيم الوقت، نظرا لأن عدد بنود جدول الأعمال والاجتماعات والقرارات والبيانات الرئاسية آخذ في الازدياد. ونبه إلى أنه إذا أدلى أحد الوفود بخطاب مطول، فإنه كثيرا ما تشعر وفود أخرى بالحاجة إلى فعل نفس الشيء. وحث الأعضاء على عدم اقتراح مواضيع لا يحتمل أن تسفر عن أي إجراء مباشر.

تقرير الفريق الرفيع المستوى

تساءل عدة متكلمين عما إذا كانت ستتاح للمجلس الفرصة للتأمل في توصيات الفريق الرفيع المستوى خلال السنة القادمة (وعن كيفية هذا التأمل)، بالنظر إلى الآثار المترتبة على هذه التوصيات بالنسبة لعمل المجلس في مجالات بناء السلام، ومكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الصراعات، وغير ذلك من المجالات. وأكد أحد المشاركين أن عام ٢٠٠٥ سيكون عاما حافلا بالتحديات للمجلس، بالنظر إلى التوصيات الشاملة الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى والاستعراض الخمسي للإعلان بشأن الألفية. وجرى التأكيد على حاجة المجلس إلى القيام ببعض التفكير الاستراتيجي الجاد، وهو أمر لا يتوافر لديه عادة وقت يذكر لتحقيقه.

النظام الداخلي

جرى أيضا الإعراب عن القلق من طول استمرار الصفة المؤقتة للنظام الداخلي للمجلس. وتساءل أحد المشاركين عن إمكانية وضع النظام الداخلي في صيغته النهائية في المستقبل القريب. ومع ذلك فقد أشير إلى أن الديناميكية التي يتميز بها المجلس راجعة، ولو جزئيا، إلى المرونة التي يوفرها نظامه الداخلي.

إعداد الأعضاء الجدد

أعرب الأعضاء المنتخبون حديثا عن القلق من عدم توافر ما يكفي من الوقت والمعلومات للاستعداد للعمل في المجلس. وإذا كان يتوافر قدر كبير من التعليقات العامة على أعمال المجلس، فإنه لا يتوافر إلا قدر ضئيل جدا من المعلومات الجوهرية عن إجراءاته وسوابقه وأساليبه عمله، وهو تحديدا ما توجد لدى الأعضاء الجدد حاجة ماسة لفهمه. واقترح تزويد الأعضاء الجدد بكتيب يتضمن معلومات أساسية، تعدده الأمانة العامة أو كيان مستقل، مثل جامعة كولومبيا. كما اقترح أن يجري تبادل المعلومات على نحو أكثر انتظاما بين الأعضاء المنتخبين حديثا باعتبار ذلك وسيلة لتفادي الازدواجية في الجهود التحضيرية.

ويرى بعض الأعضاء الجدد أن عقد حلقة العمل هذه في مطلع كانون الأول/ديسمبر كان أمرا موقفا، حيث إنهم استطاعوا بحلول ذلك الوقت مشاهدة بعض المشاورات غير الرسمية. ومن المواضيع المحتملة التي حددت لحلقات العمل المقبلة المعقودة تحت عنوان "بدء العمل بسرعة واقتدار" ما يلي: (١) أساليب عمل الهيئات الفرعية، (٢) نُهج جديدة للتعامل مع المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، (٣) صياغة القرارات ودور رئاسة المجلس، (٤) كيفية معالجة مسائل التنفيذ والتقييم والمساءلة.